الأمم المتحدة

A/ES-10/383–S/2007/192

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 April 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

بينما تبذل الأطراف المعنية، بما فيها جامعة الدول العربية وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة، جهودا جادة وتتزايد الآمال بإحياء عملية السلام لتحقيق حل عادل وسلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تنفذ سياسات عنيفة غير مشروعة تتعارض تماما مع مفهوم السلام وتؤدي إلى مجرد زيادة تأجيج الوضع الصعب على أرض الواقع وتفاقمه. إذ ترتكب قوات الاحتلال الإسرائيلية انتهاكات لا تحصى وخروقات خطيرة للقانون الدولي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كل يوم يمر.

وخلال شهر آذار/مارس، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلية عدة عمليات اجتياح وتوغل عسكرية عنيفة داخل المدن والبلدات ومخيمات اللاجئين الفلسطينية وقامت بقتل وجرح المزيد من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، ودمرت المزيد من الممتلكات المدنية والبنى التحتية، وروعت السكان المدنيين المحاصرين وأفزعتهم أكثر من ذي قبل. وقد نفذت عمليات توغل متكررة، لا سيما في منطقتي نابلس وجنين، بالإضافة إلى قطاع غزة. واستأنفت السلطة القائمة بالاحتلال في الأسبوع الماضي سياسة القتل خارج نطاق القضاء التي تتبعها، وذلك باستخدام طائرات هليكوبتر مسلحة فتاكة لإطلاق الصواريخ بالقرب من مخيم جباليا للاجئين في شمال غزة، وقتلت رجلا فلسطينيا وجرحت آخرين عدة. وقد جاء

120407 110407 07-30065 (A)

ذلك في أعقاب تهديدات أطلقها مسؤولون إسرائيليون بتنفيذ اجتياح عسكري آخر كامل النطاق لقطاع غزة.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية تنفيذ عمليات الإغارة والاعتقال اليومية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدن رام الله ونابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية والخليل وبيت لحم وأريحا والمناطق المحيطة بها. كما واصلت قوات الاحتلال الممارسة غير الشرعية المتمثلة في استخدام المواطنين الفلسطينيين كدروع بشرية أثناء عمليات التفتيش من منزل إلى منزل في بعض من هذه الغارات. ومن بين مئات الفلسطينيين الذين اعتقلوا واحتجزوا خلال الفترة الأخيرة ١٨ رجلا فلسطينيا قبضت عليهم قوات الاحتلال إثر غارة على مقر الاستخبارات العسكرية الفلسطينية في رام الله في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، و ١٣ صبيا من مخيم العروب للاجئين، الواقع شمال الخليل، اعتقلتهم قوات الاحتلال وهم في طريقهم إلى المدرسة في اليوم نفسه. ومن المؤسف أن عدد المدنيين الفلسطينيين الذين سجنتهم أو احتجزتهم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لا يزال يتزايد نتيجة لهذه الاعتقالات، إذ يوجد أكثر من ١٠ ٠٠٠ سجين فلسطيني، بمن فيهم نساء وأطفال، محبوسين حاليا في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، ومعظمهم في ظروف لا إنسانية تدعو إلى الاستياء.

وفي الوقت نفسه، لا يزال الشعب الفلسطيني يتعرّض للعنف والمضايقة والتخريب على أيدي المستوطنين الإسرائيليين المسلحين المتعصبين الذين نقلتهم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بطريقة غير مشروعة، إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ففي الأسابيع الأخيرة، أضرم المستوطنون الإسرائيليون النار في السيارات واحتلوا مبنى في قلب الخليل، واجتاحوا مدينة خربة صفا وأطلقوا النيران على المنازل، وفي ٨ نيسان/أبريل، ضربت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين ثلاث طالبات فلسطينيات في قرية أم توبه وجرحتهن ومزقت كتبهن المدرسية. وتواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حملتها الاستيطانية غير المشروعة في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي، إذ صادرت المزيد من الأراضي لتوسيع المستوطنات وتشييدها وبناء المزيد من طرق الالتفاف المخصصة لليهود وحدهم لخدمة هذه المستوطنات وسمحت للمستوطنين غير القانونيين بأن يتصرفوا دون عقاب مع السكان المدنيين الفلسطينيين.

و في هذا الصدد، لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل أيضا تشييدها غير المشروع للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك، ولا سيما تشييده في القدس الشرقية وما حولها، على نحو يمثل استهانة تامة بفتوى محكمة العدل الدولية وقرارات الأمم

المتحدة وانتهاكا صارخا للقانون الدولي. وتتواصل دون هوادة عمليات مصادرة الأراضي وتدمير الممتلكات، لتحقيق هذا الغرض. كما تتواصل المظاهرات ضد هذه الأنشطة غير القانونية؛ وقد جرحت قوات الاحتلال الإسرائيلية عشرات المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم مدنيون بقريتي بِلعين والمسَرة، أثناء الاحتجاجات التي نُظمت مؤخرا ضد جدار الفصل العنصري هذا المخالف للقانون، الذي يدمر سبل كسب عيشهم وأراضيهم ومجتمعاتهم المحلية ويدمر، مقترنا بالمستوطنات، السلامة الإقليمية للأرض الفلسطينية واحتمالات التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين.

ولا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تفرض أكثر من ٥٠٠ نقطة تفتيش وحاجز على الطرق في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، مقيدة بذلك عمدا وبشدة حركة الأشخاص والسلع. ولا تزال هذه الممارسة غير القانونية تترك أثرها المدمر على الاقتصاد الفلسطيني وعلى حياة الشعب الفلسطيني الاجتماعية والاقتصادية. وما فتئت هذه القيود تفرض حتى على موظفي المساعدات الإنسانية والطبية ومركباتها، مع ورود عدة تقارير مؤخرا عن منع قوات الاحتلال الإسرائيلية حركة سيارات الإسعاف ومضايقة سيارات الإسعاف ومهاجمتها في نقاط التفتيش. وتواصل إسرائيل أيضا فرض عمليات إغلاق متكررة ومطولة للأرض الفلسطينية المحتلة، وقد أخضعت على نحو خاص معبر رفح في قطاع غزة – نقطة الدخول والخروج الوحيدة للمدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة – لعمليات إغلاق متكررة وتعسفية، الأمر الذي زاد من تفاقم الحالة الإنسانية المزرية في غزة وغذى التوتر.

وكمحصلة لأنشطة الاستيطان غير القانونية المستمرة، وتشييد الجدار، وفرض نقاط التفتيش وحواجز الطرق، ظلت القدس الشرقية المحتلة خلال الفترة الجارية تحت الحصار، ومعزولة عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، ومتدهورة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. وواصلت السلطة القائمة بالاحتلال تقييد إمكانية وصول المدنيين الفلسطينيين إلى المدينة المقدسة تقييدا شديدا، كما ظلت تعوق وصولهم إلى الأماكن المقدسة، لا سيما مجمع الحرم الشريف. وعلاوة على ذلك، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تنفيذ تنقيبها غير القانوني في القدس الشرقية المحتلة، في المدينة القديمة، بالرغم من النداءات الداعية لإيقاف هذه الأنشطة؛ وفي الأيام الأخيرة سمح للمتطرفين اليهود بأن يدخلوا مجمع الحرم الشريف تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، وهذه إجراءات ألهبت في الماضي مشاعر الفلسطينيين والمسلمين وتهدد اليوم بزعزعة الوضع الهش زعزعة خطيرة.

وعموما، يرسم استعراض الفترة الحالية صورة قاتمة للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهذا هو الواقع المؤسف للشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال حيث تستمر معاناته من انتهاك حقوق الإنسان المقررة له والصعوبات الإنسانية الجسيمة في ظل السياسات الإسرائيلية القمعية وغير القانونية، وهو ما يؤثر على كل جوانب حياته ويعد أصل جميع المشاكل والقلاقل. وفي الوقت نفسه، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني أيضا نتيجة الحصار المفروض على المعونات الدولية لأكثر من سنة حتى الآن، والذي لم يرفع بعد بالرغم من تشكيل حكومة وحدة وطنية بقيادة الرئيس عباس. وبالرغم من تركز الاهتمام على الجهود الرامية إلى إحياء عملية السلام وعلى إجراءات حكومة الوحدة الجديدة التابعة للسلطة الفلسطينية، لا يمكن تجاهل الحالة العصيبة على الأرض، لأنها حالة أبعد ما تكون عن العادية وأقرب ما تكون إلى الكارثية، وهي حالة ستقوض يقينا أي تقدم قد يتحقق. ويجب أيضا إيلاء الاهتمام على سبيل الاستعجال للإجراءات التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير لإجبار إسرائيل على الكف عن التصرف وهي بمنجي من العقاب ولإجبارها على مراعاة القانون الدولي – إذ يجب إرغامها على وقف انتهاكاتها لحقوق الإنسان المقررة للشعب الفلسطيني وعلى الكف عن سياساتها غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى السير بدلا من ذلك في طريق السلام بشكل حقيقي. وثمة فرصة حقيقية في الوقت الحاضر لإحراز تقدم نحو استئناف عملية السلام من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين وإلى تسوية سلمية؛ وينبغي على المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد لكفالة عدم إضاعة هذه الفرصة مثل العديد من سابقاتها.

وهذه الرسالة تأتي على سبيل المثال المتابعة لرسائلنا السابقة الموجهة إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، البالغ عددها ٢٧٩ رسالة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكِّل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٧ (A/ES-10/382–S/2007/119)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى الإرهاب الصادر عن الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، كما يجب تقديم مرتكبيها للعدالة.

وبناء على ذلك، وفي إطار متابعة الرسائل المذكورة أعلاه، يؤسفني أن أبلغكم أنه منذ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ١٧ مدنيا فلسطيني،

مما يرفع العدد الإجمالي للشهداء الذين قتلوا منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٤٤٧٨ شهيدا. وترد في مرفق هذه الرسالة أسماء الشهداء الذين حددت هوياتهم.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أسماء الشهداء الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية* **(الجمعة، الموافق ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى الاثنين الموافق ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)**

الجمعة، ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧

١ - محمد أحمد الغلبان (١٨ سنة)

السبت، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٧

٢ - خالد داود الفقيه (ستة أشهر)

٣ - يوسف وائل كراوي

الأربعاء، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧

٤ - محمد إبراهيم إسماعيل جبر (١٨ سنة)

٥ - فادي أكرم أبو كشك

الثلاثاء، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧

٦ - مهند مريش

٧ - علاء الغليظ

الأربعاء، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧

٨ - إياد مازن أبو حطب

الخميس، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧

٩ - صابر أبو وردة

١٠ - أحمد إبراهيم عصاصة (١٦ سنة)

* العدد الإجمالي للشهداء الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ يبلغ ٤٧٨ ٤ شهيدا.

١١- محمد عويضه

الأربعاء، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

١٢ - رمزي عوض الله الزعانين

الخميس، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

١٣ - عزيز حامد الماطور

١٤ - تحرير أبو الجديان (١٧ سنة)

الجمعة، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

١٥ - خالد الشواف

السبت، ٧ نيسان/**أبريل ٢٠٠٧**

١٦ - إياد رسمي أبو طه

١٧ - فؤاد نبيل معروف